

المدرسة فشلت في ترسيخ التربية على القيم

لم تتبن أسلوب "التدريس المندمج" والعمل ينبغي أن يبدأ من مرحلة ما قبل المدرسة

اتفق أكثر من رجل تعليم استقفت «الصباح» أراهم، على أن المدرسة المغربية، لم تحقق الأهداف المسطرة لاشغالها على موضوع «التربية على قيم المواطنة» التي أولتها بعض الاهتمام، خلال السنوات القليلة الماضية، وعزوا سبب الفشل إلى عدم توفر أهم مستلزمات النجاح.

وأوضح (ج. ب) أن تجليات الفشل ساطعة تتمثل في ما يعرفه المجتمع من عزوف عن المشاركة في الشأن العام، ومن فساد سياسي وإداري واجتماعي، ومن استئثار قيم الأثنية والمصلحية الضيقة، ومن تشرد واستفحال للفكر الغيبي، وللغضب والتعصب وعدم قبول الآخر، ومن تدمير للبيئة، كما تتمثل في ما يعانيه خريجو المدرسة المغربية من استلاب وما يفصح عنه بعضهم من نزعات قبلية وعرقية، ومن ضعف انتماء، بل من استعداد للخلل عن الوطن، والتكبر له، والاستخفاف بتاريخه ورموزه.

وأضاف المصدر نفسه أن المدرسة لم تنجح في مسعاها، لأنها لم تتبن أسلوب «التدريس المندمج» بحيث لم تندمج هذه الثقافة في كل المواد الدراسية، بل استمرت كل مادة مستقلة بذاتها، ولم تجعلها جميعها جزءاً من برنامجها، ولم تضمن لها مكاناً في كتبها، كما لم يتم تأطير الأساتذة التأطير اللازم.

واستطرد (ن. م) مؤكداً أنه، في غالب الأحيان، يكفى بتقديم المواطنة كمفرد وكمعرف للتعليم، ولإيمان القلبى الوجداني، دون أن يلفت إلى أنها أساساً قيم للحياة والعيش، لذلك يتم شحن أذهان التلاميذ بمعلومات عن الكرامة والحرية والمساواة والاختلاف، وغيرها من الحقوق، دون توفير قضاء لممارستها، ولعيشها في الواقع، في البيت والشارع.

واعتبر المصدر ذاته أن الخلل يتمثل في أن المسؤولين ركزوا على المدرسة وأغفلوا باقي البيئات والمؤسسات المجتمعية الأخرى، وتركوها خارج قيم المواطنة وثقافتها.

هذا في وقت يستحيل فيه الاقتصاد على المدرسة، واستثناء باقي المؤسسات المجتمعية الأخرى، والمؤسسات المجتمعية الأخرى، خصوصاً منها المؤسسات السياسية والدستورية التي توظف الوطن ككل، وتدير أموره.

أكد (ر.م) أن الإشكال لا يتمثل في ما سلف فحسب، بل يكمن أيضاً في أن العمل كان ينبغي أن يبدأ من مرحلة ما قبل المدرسة، وأن يشمل محيطها. وأن هذه التربية كان ينبغي أن تدرج ضمن سياق استراتيجي عمل تهم الدولة من جهة، والمجتمع المدني من جهة ثانية. وأن غياب هذه الاستراتيجية هو ما جعل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان تختزل في الاحتفال الفولكلوري



الاحتفال بعيد المدرسة سلوك حضاري يرسخ ثقافة حب المدرسة لدى التلاميذ (أرشيف)

بل هناك أيضاً وسائل الإعلام والاتصال الحديثة ومؤسسات التشبيط والتثقيف التي تلعب دوراً مهماً، وتساهم في تشكيل مختلف فضاءات التربية، تضاف إليها المؤسسات التربوية والاجتماعية، من قبيل الأسرة والتعليم الأولي والأنشطة المدرسية. ومعلوم أن التربية على قيم المواطنة مشروع لا يتوقف عند حدود ما هو بيداعجي فقط بل هو مشروع ثقافي مجتمعي أشمل يتسم بالعلانية والإنسانية والتشويق، مشروع يتغيا تحديث العقل، وتنمية الإنسان، وتزويد القيم في أفق عقلاني إنساني تحري بقر الحق، وتحترم الواجب.

علي بنساعود (الرشيدية)

وطنه، ويكمن له الولاء والإخلاص والتفاني والغيرة على بناء حاضره ومستقبله. لأن لا مواطنة بدون التمتع بالحقوق، وأداء الواجبات. واعتبر أكثر من طرف أن تفعيل الحقوقي للتربية على قيم المواطنة رهين بقرار سياسي تربوي يقوم على الموازنة بين التربوي والمجتمعي العام، ولذلك فهو يهم مختلف الفئات السياسية والاجتماعية والتربوية وسواهم، وأن على هؤلاء إيلاء الأهمية لكبار المسؤولين والفاعلين جميعاً فتح نقاش حول هذا الموضوع، وتطرح إشكالاته بكل الجراءة اللازمة، مع حق، وأن المواطنة عنده ليست مجرد انتماء إلى رقة جغرافية ليس إلا، دون أن يحب

بعض المناسبات والأيام، مثل يوم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واليوم العالمي لحقوق الطفل، واليوم العالمي للمرأة. واعتبر أكثر من طرف أن تفعيل الحقوقي للتربية على قيم المواطنة رهين بقرار سياسي تربوي يقوم على الموازنة بين التربوي والمجتمعي العام، ولذلك فهو يهم مختلف الفئات السياسية والاجتماعية والتربوية وسواهم، وأن على هؤلاء إيلاء الأهمية لكبار المسؤولين والفاعلين جميعاً فتح نقاش حول هذا الموضوع، وتطرح إشكالاته بكل الجراءة اللازمة، مع حق، وأن المواطنة عنده ليست مجرد انتماء إلى رقة جغرافية ليس إلا، دون أن يحب

بعض المناسبات والأيام، مثل يوم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واليوم العالمي لحقوق الطفل، واليوم العالمي للمرأة. واعتبر أكثر من طرف أن تفعيل الحقوقي للتربية على قيم المواطنة رهين بقرار سياسي تربوي يقوم على الموازنة بين التربوي والمجتمعي العام، ولذلك فهو يهم مختلف الفئات السياسية والاجتماعية والتربوية وسواهم، وأن على هؤلاء إيلاء الأهمية لكبار المسؤولين والفاعلين جميعاً فتح نقاش حول هذا الموضوع، وتطرح إشكالاته بكل الجراءة اللازمة، مع حق، وأن المواطنة عنده ليست مجرد انتماء إلى رقة جغرافية ليس إلا، دون أن يحب



بيت القصير

كلنا مسؤولون

عبد الكريم مفضل

بمجرد أن يثار موضوع المواطنة وحقوق الإنسان وثقافة الحقوق والواجبات، حتى تتطرق أسهم الاتهام في اتجاه المدرسة، وتوضع المنظومة التعليمية في قصص الاتهام، وتسنَد إليها تهمة العجز عن ترسيخ حب الوطن وتربية التلاميذ على القيم، وتلصق بها تبعات هذا الفعل الجانح البادي في صور العزوف عن العمل السياسي، ومظاهر الفساد الإداري واستئثار الأثنية والانتهازية، وانتشار العنف والعدوانية وتجزؤ العدمية الوطنية.

وتتعدد التفسيرات والدفعات من أجل تكيف هذه المتابعة، إذ هناك من الأصوات الشاكية والمتذمرة من هذا الوضع من يربطه بطرائق التدريس العتيقة والتقليدية، وآخرون يعزونه إلى عدم انضباط بعض الممارسين وتهربهم من المسؤولية، فيما تتجه فئة إلى أن هذه النتيجة تجسيد لعدم التلاؤم الصارخ بين قيم المواطنة وبين الوضع الاجتماعي السائد إلى درجة التعارض بين ما يدرس وبين السلوك اليومي. ومن هؤلاء من يختزل المشكلة في عوامل بيداغوجية صرفة، من قبيل عدم اعتماد التدريس المندمج باعتبارها المقاربة المثلى لاكتساب المعلمين هذه القيم وتشبعهم بها.

لا بد أن في هذه الآراء والتوجهات جزءاً من الحقيقة فقط، وأن جزءاً غير يسير من حل إشكالية التربية على المواطنة يوجد خارج المؤسسة التعليمية، وأن من الأخطاء المرتكبة في هذا المجال التركيز على المدرسة وإغفال باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية (البيت، زمرة الأنداد، الشارع، الإعلام، الجمعيات...)، غير أن هذا لا يفيد إعفاء المؤسسة التعليمية عن مسؤوليتها في هذا الوضع الكارثي، بدءاً بالمناهج والبرامج وانتهاء بالتنفيذ اليومي للأنشطة التربوية داخل الفصول، ذلك أن واضعي المناهج، لم ينتبهوا، منذ ثمانينات القرن الماضي، إلى خطورة منزلق التجزئية في تبني وتحقيق أهداف عدد من أنواع التربية (سكانية، أسرية، طربية، غذائية، تربية على حقوق الإنسان، على القيم، على المواطنة...)، وظل السؤال الوحيد الذي يورقهم هو هل ندمج «هذه التربيّات» في محتويات الدروس أو نمررها عبر جرعات منتظمة ومتدرجة؟

ومن حيث المقاربات البيداغوجية لم يتم الانتباه إلى أن التربية على القيم ليست درساً تحفظ وتستظهر، وليست معلومات عن الحرية والمساواة والديمقراطية دون توفير الفضاءات الضرورية لممارستها، بل إنها تقتضي قبل كل شيء التدريب على الآليات الضرورية للحياة المعاصرة بتوظيف أدوات ووسائل ومناهج تتسجم مع مضامينها ومبادئها، وتتلءم في الآن نفسه مع أهدافها، من خلال وضعيات ومواقف حقيقية ومختلفة تثير لدى المتعلم استجابات عبارة عن سلوكيات تمثل مقدمات لترسيخ وامتلاك ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان.

وعليه فإن التربية على القيم، وعلى المواطنة بشكل خاص، لا بد أن تعالج في إطار نسق متكامل يتطلب إستراتيجية شاملة تتوحد فيها جميع المؤسسات وتتعبأ لها كل الجهود. فالمدرسة مسؤولة، لكن ليست وحدها. إذ كلنا مسؤولون.

المدرسة بعيدة عن بلورة قيم المواطنة وحقوق الإنسان

ضرورة إعداد ميثاق يحدد واجبات وحقوق التلاميذ بالمؤسسات التربوية

ثانية، لا تحفزهم على الفعل والانخراط في الأنشطة والمهارات المتبحرة حول هذا المجال الحقوقي، لذلك برى أغلب الباحثين والمهتمين بالشأن التربوي، أن المدخل الأساسي لنشر ثقافة حقوقية وتعميق قيم المواطنة بالمدرسة المغربية، يقتضي إزالة الحواجز بين المواد الدراسية وتصريف هذه المبادئ في مختلف الأنشطة التعليمية والبرامج والمناهج الدراسية، وليس اعتماداً على إجراءات بعيدة عن العمل التربوي والتكويني الأساسي، ودعا هؤلاء إلى إعداد ميثاق جديد يحدد واجبات وحقوق التلاميذ بكل المؤسسات التربوية للحد من مظاهر الانقلاص التربوي.

وإذا كان هذا حال الوضع الحالي للتربية على قيم المواطنة وحقوق الإنسان في المدرسة المغربية، فإن المحاولات التي قامت بها كل من الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان والتربية الوطنية المتمثلة في إعداد برامج وطنية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، وتنسيبها لتأدية دورها التربوي والتعليمي، للإشارة، فقد ظلت وزارة التربية الوطنية تعمل منذ أمد طويل على إعداد برامج وطنية حول التربية حول حقوق الإنسان وإعداد سوغات وجدادات مرتبطة بمختلف المعاهدات المتعلقة بالمجال الحقوقي وتم تجربتها ببعض المؤسسات التعليمية بعد ذلك، ولم يتم تعميمها، فأقرب وأنها العمل بها دون أن تعدد الوزارة إلى تطويرها وجعلها تطول مختلف المؤسسات التعليمية المغربية وكان المسؤولون بهذه العملية يلجؤون كعادتهم إلى مشكلات ظرفية يرضون بواسطتها جهات خارجية دون أن يكون شغلهم الشاغل تطوير الممارسة التربوية بلادنا عامة والممارسة الحقوقية خاصة، ففتى تتم محاسبة هؤلاء حول مدى مسؤولياتهم في تسطير هذه البرامج التي لم تتطور ولم تلور؟

أحمد ذو الرشا (الجديدة)

بعيداً عن الخوض في الكيفية التي تمكن من استغلال قيم المواطنة ومبادئ حقوق الإنسان في برامج ومناهج الدراسة بمختلف الأسلاك التعليمية الإبتدائية والإعدادية، اللهم بعض المحاولات المحدودة، التي لم ترق إلى مستوى تحقيق الأهداف المتوخاة في عملية نشر وتثبيت قيم المواطنة وحقوق الإنسان في كيان ووجدان الإنسان والمواطن المغربي، الشيء الذي أدى إلى إفراز مؤسسات تعليمية تعيش تقافم العديد من الظواهر المناهضة مثل العنف والعنف المضاد والتعاطي للمخدرات والإجهاد على ممتلكات المؤسسات وتردي المستوى التعليمي وتنامي الانحراف والفساد، ما يستدعي من المسؤولين البحث عن حلول عاجلية، للحد من تلك الانحرافات، الأمر الذي جعل المحاولات الإصلاحية التربوية الحالية تتجه صوب الإقتمام بالكيفية التي تمكن من ترسيخ قيم المواطنة ومبادئ حقوق الإنسان والسلوك المدني في ممارسات وسلوكيات التلاميذ اليومية.

من هذا المنطلق وضع المسؤولون عن الشأن التربوي، البرنامج الاستعجالي 2009/2012 وخصصوا المشروع التاسع لتحسين جودة الحياة المدرسية، الذي وقف عند التدابير التي تطرح الإجراءات العملية لإدماج قيم المواطنة والتربية على حقوق الإنسان في الأنشطة التعليمية والبرامج الدراسية ومن هذه الإجراءات، خلق وإنشاء أندية متنوعة الأنشطة، تهدف بالأساس إلى تعميق ثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة في سلوكيات التلاميذ وتمكينهم من تنمية كفاءاتهم الحقوقية الخاصة بمارسهم حقوقهم ويؤدون واجباتهم بصق وفعالية في مختلف الوضعيات المهنية والحياتية. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن هذه المبادرة المعتمدة في هذا البرنامج الاستعجالي الخاصة بتدريس قيم المواطنة ومبادئ حقوق الإنسان في المدرسة المغربية بغية الإرتقاء بها إلى المستوى المطلوب، لا يمكن أن يتم عبر هذه الأنشطة التي تعتبر بالنسبة إلى التلاميذ

هل تعمل مدارسنا العمومية على ترسيخ قيم المواطنة والتربية على حقوق الإنسان، أم تتخذها فقط موضة وتبعية للحديث عنها كلما دعت الضرورة؟ وهل تحقق برامجنا التعليمية من خلال أنشطتها ميذا المساواة وتحقيق العول بين مكوناتها؟ أم أن واقعها يختلف تمام الاختلاف عن طموحاتها؟ هذه أسئلة تفرض نفسها فرضاً كلما عن (يفتح العين وتشديد النون) الحديث عن القيم الوطنية وحج الوطن والمجتمع المدني.

لقد صادق المغرب على معظم الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والتربية على المواطنة، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية العالمية لحقوق الطفل واتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز والافتاقية مساندة المساواة بين الرجل والمرأة، وعمد إلى تأسيس العديد من الأطارات والليات التي تحاول من جهة، الدفاع عن حقوق الإنسان/ المواطن المغربي ومن جهة أخرى، تكثيف وملاءمة هذه الاتفاقيات الدولية الحقوقية مع واقعنا المغربي، كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان والمحاكم الإدارية والمجلس الدستوري وديوان المظالم والبرلمان رفقيته الأولى والثانية، كما سهلت المساطر القانونية المغربية، تناسل العديد من المنظمات والجمعيات الحقوقية التي اتخذت برامجها وأنشطتها المتنوعة للدفاع عن حقوق المواطنين والمواطنات وترسيخ قيم المواطنة بممارساتهم وسلوكياتهم الاعتيادية، مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمة المغربية ومركز حقوق الناس ومركز حقوق الإنسان ومركز حقوق النساء والجمعية المغربية لحقوق النساء. لكن هل وصلنا إلى تحقيق مبدأ احترام الحقوق العامة والخاصة رغم كثرة هذه التساميات؟

يتضح للباحث أنه رغم هذه الجهود المبذولة وهذه الأطارات الحقوقية الرسمية وغير الرسمية، أن واقع المدرسة المغربية ما زال

نقابيون يضربون بالقيم والأخلاق عرض الحائط

أعرب عدد من الأساتذة، ممن التقفهم «الصباح»، عن استيائهم العميق لأن أغلب النقابات التعليمية التي تدعي تبنيها لمجموعة من القيم المراد تبنيها في المواطن المغربي بالمؤسسات التربوية، لا يتعاملون بها مع زملائهم من الموظفين والموظفات غير المنتمين إلى النقابات، ولا ينظرون إلا إلى حقوق منخرطي نقاباتهم، التابعة لأحزابهم السياسية، ويحاشون ملفات باقي الأساتذة الذي لم يفتنوا بعد لا بالعمل السياسي ولا بالعمل النقابي غير المستقل، حيث تظل مشاكلهم عاقلة ما بين الإدارة والنقابات، إلى أجل غير مسمى. وهم بهذا، يعيدون كل البعد عن منظومة القيم المراد تأطير شخصية الإنسان بها داخل المدارس.

وفي السياق ذاته، قال إسماعيل -، أبو أحد التلاميذ، إن الإصلاح الذي جرى في إطار الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والوثيقة الإطار للجنة الاختيارات والتوجهات واللجنة البيسلكية متعددة التخصصات لن يتحقق ولن يكتمل بمجرد التوجهات، على اعتبار أن الحد الحقيقي والأجراء العملية لجوهر الاختيارات التربوية الجديدة المبني على التفاني والقيم، هي ما جرى ويجري وسيجري داخل المساحات الزمنية والمكانية بالمؤسسات التعليمية باللوسطين القروي والحضري. وأن الحد هو ما يصدر يومياً من قبل بعض أعضاء النقابات من تغيبات متكررة، ومن قرارات الانضباط الإقليمية المتتالية، التي تتخذ من مصير التلاميذ سلاحاً لتحقيق مصلحة فئوية، بعيدة عن حقوق التلاميذ في تلقي تعليمهم بشكل طبيعي.

من جهة، سجر مسؤول جمعية آباء وأولياء التلاميذ إحدى الثوابت باكادير، انعدام التزام أعضاء من النقابات بالقيم المراد تبنيها في شخصية التلاميذ. وقال لم يسجل قط أن أصدرت إحدى النقابات بلاغاً أو بياناً يندد أو يستنكر سلوك بعض الأساتذة الذين يضربون قيم المواطنة والديموقراطية واحترام شخصية الفرد في عطفها من خلال سلوكيات تجاه التلاميذ والتلميذات الذين ليست لهم من الإمكانيات المادية للقيام بالساعات الإضافية التي يجبر بعض الأساتذة تلامذتهم على القيام بها عندهم شخصياً. وأضاف إن أغلب النقابات تغيب لديهم قيمة التفاعل الإيجابي مع المحيط الاجتماعي على اختلاف مستوياته، إن تراهم يتواطؤون مع الأساتذة الذين ليست لهم من روح المسؤولية والانضباط في ممارسة مهامهم إلا الشعارات التي تحملها مضامين المواد التعليمية.

فقيم الكرامة وتقدير الذات والآخر واحترام الاختلاف وتنمية الوعي بالمسؤوليات والحقوق والتسبب بروح الحوار والتسامح واحترام الحق في الاختلاف، وعدم التمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو المعتقد وحرية الرأي والتفكير والتعبير والمسؤولية والتسبب بالحقوق واحترام الواجبات والمساواة والعدل والتضامن والتسامح والتعاون والحوار والمشاركة والديمقراطية والوسطية والاعتدال، بضيف «إسماعيل»، يقتضي أن يكون الأساتذة بمختلف تلاويهم النقابية، حاملين في سلوكياتهم اليومية لهذه القيم، وليس أن تكون المواد المراد للتلاميذ في الحاملة لها. وأوضح أن أهم والأهم، ليس هو ضرورة وجود أساتذة يمثلون بعض المواد الحاملة للقيم كاللغة العربية والتربية الإسلامية والاجتماعية والفلسفة واللغة الفرنسية كما ينص القانون، ولكن ضرورة وجود أساتذة(ات) نقابيين ونقابيات حاملين وحاملات لشئمة القيم التي تتخذ أبعاداً جارية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية ولسفافية لمجموعة من الأخلاق والتمثلات السلوكية والمبادئ الثابتة أو المتغيرة التي ترتبط بالشخصية الحقيقية لا المذاعة.

محمد إبراهيمي (أكادير)

نحو مدرسة مواطنة

التزام ومسؤولية، نتيجة ما يمكن أن يترتب عن ذلك الاختيار. لذلك، جرى بالقيمين على نظامنا التربوي، التعليمي العمل على ترسيخ مبادئ المواطنة، والتربية على الاختيار في الناشئة، عن طريق الممارسة العملية، والسلوك اليومي بالمؤسسات التعليمية، وذلك بخلق آليات تنظيمية، وتفسير الشروط المناسبة لإجراء انتخابات بالطقوس والإجراءات، ونفسها بهدف اختيار ممثلي التلاميذ على مستوى الفصول الدراسية، والمجلس الإداري للمؤسسة، وتأسيس النوادي مع هيكلتها مكاتبها، ثم ولم لا يتم التفكير في إحداث، بكل مؤسسة تعليمية، مجلس للتلاميذ، يكون من مهامه عقد اجتماعات دورياً مع مدير المؤسسة ويطلب منه من أجل الإصاات إلى مشاكل التلاميذ ومهمهم بلسان ممثلهم، ومناقشة صيغ معالجتها، وتسجيل ما يطرحونه من ملاحظات وانتقادات واقتراحات من شأنها أن تقيد في تطوير الأداء، وإغناء التجربة، وإشراك التلاميذ في مختلف القضايا التي تتعلق بتسيير المؤسسة وتبديرها. وبهذا وحده يمكن أن نضمن تكوين جيل من المواطنين نطمئن إلى صدق اختيارهم من بين المرشحين، لما يرونه الأفضل لهم والدولة والمجتمع بشكل عام.

x (باحث في التربية) dafatir@gmail.com



الكي ناشيد x

هذه الآليات الضرورية للحياة المعاصرة، لكن بأدوات ووسائل تتناهى ومضامينها، تتعارض ومبادئها، الشيء الذي يذكرني بما سبق لإدغان موران في إحدى محاضراته بالمغرب حول التعليم سنة 2004، حين وجه تنبيهاً إلى مدى خطورة

روسو حين يتحدث عن الإرادة العامة في التصويت الانتخابي، فإنه يكون وثاقاً من أن الأغلبية في تصويت نزيه ديمقراطي، لا بد أن تعرف ما هو أفضل بالنسبة إليها. لكن أية ضمانات لدى روسو في أن هذه الأكثرية ستعرف بالفعل ما هو أفضل لها؟ يجيب بأن الناس لا يمكن أن يتوصلوا إلى تلك المعرفة إلا إذا كانوا متقفين وحكماً، وهذه فكرة مركزية لدى روسو انتهى إليها جميع مفكري الديمقراطية حين يتشددون على الأهمية الأساسية للتعليم، إذ بدون مواطنين متعلمين وانكباء، يصبح حكم الأكثرية، وبالتالي الجرمية بين الحرية والقانون أمراً محالاً، وهو ما يحول العملية برمتها إلى عبث في الممارسة السياسية لا يمكن أن ينتج سوى مؤسسات منتخبة بالفعل، لكن بدون فعالية ولا مصداقية.

نعم، إن المدرسة المغربية اليوم تتضخم في مناهجها ومقرراتها، مختلف المواضيع المتعلقة بالقيم الكونية الحديثة، من حرية، ومواطنة وديمقراطية وحقوق الإنسان، وحقوق الطفل... إلا أن نظامنا التعليمي يبتلعها داخل دائرته المغلقة، ويوظفها بعياثته التقليدية، ويسدل عليها من فخاتها ما يجعلها تخضع لنظام في التدريس قائم على الشرح والتلقين والتكرار والتحفيز والاستظهار، فيصبح عمل المدرسة كمن يعلم السباحة على اليابسة. إننا نريد أن نربي أطفالنا على

قال سينيوزا: «إننا لا نولد مواطنين، ولكننا نصير كذلك»، وهو ما يعني أن المواطنة سمة يكتسبها الفرد عن طريق التربية بمؤسسات التنشئة الاجتماعية، بما تعنيه المواطنة من حق المواطن في المشاركة في الاقتراع ناخباً أو منتخِباً، وفي المساهمة في صياغة القرارات التي تهم المجتمع والدولة، وفي الانخراط الإرادي في تسيير وتدبير الشأن المحلي أو العام، وبهذا المعنى، فالوفاة تعني المشاركة العادلة للمواطن في الحياة السياسية بلدهم ولوطنهم، لكنها ليست المستوى التربوي ليست درساً تحفظ وتستنظر في الفصول الدراسية كما يعتقد العديد من المربين، وإنما هي عملية بناء المفهوم الشخصية عن طريق الفعل، والممارسة، والتداول لمفهوم مركب، متعدد الأوجه مشتعب الأبعاد، فهي تفيد الحرية والديمقراطية والمسؤولية والالتزام في أن واحد، وإن كان مفهوم الحرية يحتل موقعا مركزيا في هذا السياق لأنها ليست مجرد قيمة اكتسب، وإنما هي حق طبيعي لا سائر البشر. فما الحرية التي نود تحقيقها؟ وآية وسيلة؟

لقد سبق لروسو أن قال بضرورة تحقيق الحرية أولا في الفرد عن طريق التربية، وثانياً في الدولة عن طريق حكومة عادلة وصحيحة، وهو يعني بالحكومة العادلة، تلك التي تسمح للفرد بالمشاركة في بناء مؤسساته السياسية بحرية وعن وعي، لكن